

تأثير التحول الرقمي على آلية الاتصال الدبلوماسية: الدبلوماسية الاقتصادية نموذجاً

The Impact of Digital Transformation on the Mechanism of Diplomatic Communication: The Case of Economic Diplomacy

نسبية تامة (1) عبد الحميد مشري (2)

(1) جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، N.tamma@univ-boumerdes.dz

(2) جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر) A.mecheri@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2025/03/31

تاريخ القبول: 2025/03/09

تاريخ الاستلام: 2025/02/05

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى دراسة الدور الذي يلعبه التحول الرقمي على آلية الدبلوماسية الاقتصادية، حيث أثرت عملية الابتكار وانتشار التقنيات الرقمية بوتيرة متسارعة خلال العقود الأخيرة على وضع النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية وأحدثت تغييراً جذرياً في طريقة تنفيذ المهام، وتطوير الأعمال التجارية، وانعكس بدورها على أدوار الدبلوماسية الاقتصادية. وعليه، تناقش الورقة واقع الدبلوماسية الاقتصادية في العصر الرقمي والكيفية التي تؤثر بها هذه الأدوات على اتخاذ قرارات فعالة في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية. كما تسلط الورقة الضوء على تأثير التقدم التكنولوجي في ظهور فاعلين جدد في الساحة الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في صياغة السياسات الاقتصادية العالمية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية؛ التحول الرقمي؛ النظام الدولي؛ الثورة التكنولوجية؛ الاتصال السياسي.

Abstract :

This paper aims to examine the role of digital transformation in the mechanisms of economic diplomacy. Over recent decades, the accelerated process of innovation and the widespread diffusion of digital technologies have significantly impacted the international system and economic relations, leading to a fundamental transformation in task execution, business development, and, consequently, the roles of economic diplomacy. Accordingly, the paper explores the current state of economic diplomacy in the digital age and examines how these tools contribute to making effective decisions within the context of international economic relations. Additionally, it sheds light on the influence of technological advancements in introducing new actors to the field of economic diplomacy and their role in shaping global economic policies.

Keywords: Economic Diplomacy; Digital Transformation; International System; Technological Revolution; Political Communication.

مقدمة:

شهد العالم في فترة التسعينيات من القرن الماضي تحولات عميقة في النظام الدولي ومعطيات جديدة أعادت الاعتبار للدراسات الدبلوماسية وأهمية تعزيز مسارات التعاون الدولي. فقد زاد حجم التوقعات الدولية بما يمكن أن تحققه الدبلوماسية كأداة للتعامل مع متغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة، الذي تميز بالتعقيد والتنوع والتشابك. فالواقع الذي أصبح عليه النظام الدولي لم يعد بالإمكان إدارته بالحروب والصراعات، على حد تعبير جوزيف ناي Joseph Nye وروبرت كيوهين Robert Keohane، إنما يجب أن تستند إلى أدوات سلمية، ومؤسسات قوية. وما يزيد من الدفع قدماً نحو هذا المسار زيادة مستويات التشابك الاقتصادي، والاعتماد المتبادل، وتوجه السياسة الخارجية للدول من الدور الوظيفي القائم على حماية المكاسب عن طريق الاعتماد على الذات، إلى التوجه نحو توسيع مفهوم المصلحة الوطنية وزيادة الرفاه، الأمر الذي زاد من حدة التنافس الدولي حول الأسواق والمعرفة ومصادر الثروة.

إلى جانب هذا التحول في الاقتصاد العالمي الذي جاء بالتزامن مع التحول في المجال الرقمي والابتكارات التقنية التي ساهمت بشكل كبير في تطور الممارسات الدبلوماسية لتعزيز المصالح الاقتصادية للدول. حيث أصبحت التقنيات الرقمية آلية مهمة في تحقيق أهداف الدبلوماسية الاقتصادية التي شهدت تحوّل من مفهوم قائم على ترتيب العلاقات بين الدول إلى مفهوم قائم على تكثيف التبادل التجاري والاستفادة من حركات الأنشطة الاقتصادية العالمية، التي تهدف إلى سعي الدول للموقع الإيجابي في الاقتصاد العالمي، وتحسين القدرة التنافسية لاقتصادياتها وتوجيه سياساتها الخارجية وفق مقتضيات الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

على هذا النحو، تسعى هذه الورقة إلى دراسة تطور الدور الوظيفي للدبلوماسية الاقتصادية في ظل العولمة وبروز شبكة تفاعلات عالمية جديدة، فهامش عمل الدبلوماسية الاقتصادية عرف تطوراً طبيعياً بعد التغيرات العالمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي والرقمي، وزيادة التحديات الاقتصادية العالمية. وعليه، تطرح الورقة التساؤل التالي، كيف يؤثر التحول الرقمي على أداء الدبلوماسية الاقتصادية؟

المحور الأول: الدبلوماسية الاقتصادية: المفهوم والأهداف والمستويات

إن العولمة وتحولات موازين القوى بين الغرب ودول أخرى، خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، خلقت حوافز جديدة للحكومات لإعادة التفكير في التوازن بين مصالحها الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، إن القضايا العالمية الملحة، مثل تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة والمعادن، تشكل تحديات متزايدة للحكومات. تشكل الدبلوماسية الاقتصادية محوراً مركزياً لكل هذه القضايا. ورغم أنها ليست ظاهرة جديدة، إلا أن نهاية عصر رأسمالية السوق الحرة التي يهيمن عليها الغرب تمثل جديدة في تطورها المفاهيمي والعلمي. وتمثل الثورة في تكنولوجيات الاتصالات كميّس وتحدّي لمثل هذا التغيير. ومع تكيف المؤسسات على المستوى المحلي والمتعدد الأطراف، مثل وزارات الخارجية والبنك الدولي، مع هذا الواقع الجديد، تتغير أيضاً الأنظمة الدبلوماسية الوطنية. وفي ظل هذا السياق، إن مفهوم وممارسة الدبلوماسية الاقتصادية أصبح أكثر شمولاً، حيث يغطيان على الأقل ثلاثة أنواع من النشاط الدبلوماسي: تعزيز التجارة والاستثمار، والمفاوضات حول الاتفاقيات الاقتصادية، والتعاون الإنمائي.¹

على هذا النحو، يمكن القول إن الدبلوماسية الاقتصادية مفهوم حديث نسبياً، ويصعب تحديد تعريف دقيق لها. وينص المنظور العام على أن الدبلوماسية الاقتصادية تهتم بالقضايا الاقتصادية الدولية التي تديرها الحكومات وشبكتها الدولية من خلال مجموعة من الممارسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار الدوليين. ووفقاً

كيشان رانا Kishan S. Rana فإن الدبلوماسية الاقتصادية هي "العملية التي تتعامل بها البلدان مع العالم الخارجي، لتعظيم مكاسبها الوطنية في جميع مجالات النشاط بما في ذلك التجارة والاستثمار وغيرها من أشكال التبادلات المفيدة اقتصادياً حيث تتمتع بميزة نسبية". وتقليدياً، كان المشاركون في الدبلوماسية الاقتصادية هم الجهات الحكومية المكلفة بالمسؤوليات الاقتصادية والتي تعمل على المستوى الدولي (رؤساء الحكومات والوزراء والبرلمانات والوكالات الوطنية). على مدى العقود الماضية، أصبحت مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية مشاركة، وكلها تشكل وتؤثر على السياسات الحكومية، وتعمل كلاعبين نشطين على مستويات مختلفة من النفوذ، مثل الشركات والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية.

إن هدف الدبلوماسية الاقتصادية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف السياسة الخارجية للدولة. من تعزيز التجارة والاستثمارات إلى التواصل، ومن تقديم المساعدات المالية للتنمية إلى إنشاء مؤسسات متعددة الأطراف تعمل على تعزيز التجارة العالمية، ومن تطبيق العقوبات الاقتصادية إلى فرض الحواجز التجارية، لعبت الدبلوماسية الاقتصادية دوراً معقداً وحيوياً في تعزيز المصالح الاقتصادية الخارجية للدولة.²

مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:

يمكن القول إن النتائج التي أسفر عنها إيجاد نظام اقتصادي معولم، كانت لها بالغ الأثر على الدبلوماسية بشكل عام، والدبلوماسية بشكل خاص. حيث أدت هذه الانعكاسات إلى تغيير هام في مستوياتها البنوية، ومع أن مستوى التفاعل الثنائي التقليدي بقي حاضراً، إلا أن السمة البارزة اليوم هي كثافة التفاعلات الدبلوماسية الإقليمية ومتعددة الأطراف.³

- أحادية: قرار السياسة المحلية يمكن أن يؤثر على الاقتصاديات الأخرى، مثل التحرير الاقتصادي من جانب واحد أو الحمائية. في بعض الحالات، تتبنى الحكومات هذا النوع من التدابير من أجل تحديد التغييرات في سياسات البلد الآخر

(مثل الضغط على الصين من قبل الكونغرس الأمريكي ضد الواردات ما لم يسمح لها بتقدير عملتها).

- ثنائية: تشير إما إلى القضايا غير الرسمية بين الدول أو إلى المعاهدات الثنائية الرسمية في التجارة أو الاستثمار. ويواجه هذا النوع من العلاقات الكثير من الضغوط حيث من الممكن أن يتحول بسهولة إلى مواجهة.
- إقليمية: تمول في الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية بمستوى يمكن للدول الاستفادة من الوصول إلى الأسواق الكبيرة، وكذلك تأثير أكبر على الأسواق العالمية والتأثير على وضع المفاوضات الدولية (مثل الاتحاد الأوروبي).
- تعددية (المنظمات الدولية): تتم من خلال المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة، وتركز على وضع القواعد خاصة في المسائل التجارية والبيئية.
- تعددية (المنتديات الدولية): تتم من خلال المنتديات الدولية مثل مجموعة الدول الثمانية ومجموعة الدول العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولها هدفين أساسيين: أولاً، توفر المنتديات الدولية للحكومات التوفيق بين الأهداف الوطنية والأهداف الدولية. ثانياً، تساهم في تعزيز المواقف المتفق عليها في المنظمات متعددة الأطراف، على سبيل المثال، توفر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اتفاقيات الخدمات والزراعة، وهي قضايا أساسية في منظمة التجارة العالمية.⁴

المحور الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية وتقّد النظام الدولي.

شهد السياق الدولي الذي تدار ضمنه الدبلوماسية تحولات عميقة، حيث تراجع احتكار تعامل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وانخرطت الدول في أشكال جديدة من

الدبلوماسية متعددة الأطراف مع مشاركة خليط من الفواعل غير الدولاتية، وبرز بذلك شكل جديد من التفاعل الدبلوماسي، حيث أصبح لرجال البنوك ووزراء المالية نفس الموقع الذي كان لوزراء الخارجية سابقاً. وبالقدر نفسه احتل الاقتصاديون الخواص والمؤسسات المالية والاستثمارية ذات الامتدادات الدولية مكانة الحكومات الوطنية، وباتوا يهيمنون على الجانب الاوسع من سلطة القرار. الأمر الذي أدى إلى تغيير شكل النشاط الدبلوماسي وأدواره، وأفضى على ظهور سياق دبلوماسي جديد، تتحكم فيه قواعد ومعايير الترابط الاقتصادي والتبادل التجاري.

من جانب آخر، إن الاقتصاد والسياسة الخارجية للدول أصبحت تعرف ترابطاً أكثر من أي وقت مضى، نتيجة لمجموعة معقدة من الآثار والحركات الناتجة عن العولمة. فزيادة حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وكثافة حركة رؤوس الأموال العابرة للحدود، وموجات الهجرة، زاد من حجم المنافسة بين الدول حول الموارد والأسواق والمعرفة. إن هذا التوصيف مهم، لأنه يعكس طبيعة البيئة العالمية الراهنة، التي تعمل فيها الدبلوماسية الاقتصادية، إنها بيئة عولمة الإنتاج والاستهلاك، إنها بيئة تتميز بزيادة حدة الترابط الاقتصادي والاعتماد المتبادل.⁵

لقد رافقت التحولات في نهاية الحرب الباردة من انفتاح المجتمعات والاقتصاديات، وأدى بروز الحركات المرتبطة بالعولمة إلى توسيع الإطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية، والذي كان متصوراً انطلاقاً من هيمنة الدولة وأولوياتها، فالمجال السياسي كان يهيمن على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية. والملاحظ أن كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، والتدخل المتزايد لشبكات الاتصال والنقل والعلاقات عبر القومية، خلق بيئة دولية جديدة معقدة ومتنوعة. فنهاية الصراع الأيدولوجي بين الشرق والغرب، وتزايد العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، ساهم إلى حد كبير في تطوير الخدمات

التجارية والمالية، عن طريق تطّلع الدول وسعيها ليكون لها الدور الأبرز في إدارة هذه الخدمات.⁶

لقد أصبحت وظيفة الدبلوماسية محل إعادة نظر، بعد بروز تحديات جديدة متعلقة أساساً بالجانب الاقتصادي، وأصبحت الصفقات الكبرى للاستثمار والتجارة الخارجية، بنفس المستوى من الاهتمام الذي كانت تعطيه السلطة التنفيذية قبل أكثر من عقدين من الزمن للمسائل العسكرية والسياسية. على هذا النحو، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية محوراً مهماً في السياسة الخارجية للدول، وفي كثير من الحالات يقودها رؤساء الدول أنفسهم.⁷

إن الدبلوماسية الاقتصادية تشمل مجموعة واسعة من القضايا، كالسياسات المتعلقة بالإنتاج وتبادل السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال والعمالة، إضافة إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية تهتم برصد الأنظمة التجارية، وبالتالي فهي في حاجة إلى فهم قواعد السوق، والقدرة على المسايرة والتكيف مع تطورات الأسواق العالمية. فزيادة الاندماج الاقتصادي واشتداد حدة العولمة الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي جعل الإنتاج والاستثمار عالميين، ورفع من حدة التنافس الدولي. وما يزيد من تعقيد الدبلوماسية الاقتصادية اليوم هو انخراط فواعل جدد في قضايا المال والاعمال، واحتلالها موقعاً يمكنها من الضغط في المواقف والتفاوض، والتأثير على قرارات الدول. كما أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت رهاناً سياسياً، لأن تحقيق المزيد من الرخاء، وتحسين المستوى المعيشي والثراء الاقتصادي يؤدي إلى تعزيز شرعية النظم الحاكمة، وبالمقابل فإن زيادة معدلات البطالة وضعف الأداء الاقتصادي والمجاعة يؤدي إلى أزمات سياسية.⁸

إن الواقع الجديد الذي أفرزته التغيرات البنيوية في النظام الدولي، كان له تأثير على السياق العالمي الذي تدار ضمنه الدبلوماسية، فقد غدت الدبلوماسية الاقتصادية عالمية في نطاقها، بعد تدويل اقتصاد السوق، وانتهاء الانقسام الأيديولوجي بين الشرق والغرب.

فضلاً عن الطبيعة البنيوية المتعددة التي أصبحت من اهم معالم الدبلوماسية بعد الحرب الباردة، حيث تراجع احتكار الدولة للنشاط الدبلوماسي، ولم تعد الممثل الوحيد على الصعيد العالمي. كما انخرطت في أشكال جديدة من الدبلوماسية متعددة الأطراف، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني .. إلخ. أو ما يسمى بالأطراف الجديدة في الدبلوماسية الاقتصادية.

المحور الثالث: تأثير التحول الرقمي على الدبلوماسية الاقتصادية

يشهد العالم ثورة عالمية جديدة في المعلومات والمعلوماتية والاتصالات، هذه الثورة عمقت العولمة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة، وأصبحت لهذه الثورة التكنولوجية وبالأخص في جانبها المعلوماتي دوراً محورياً في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

في هذا السياق، إن التحدي الذي طرحته الابتكارات التكنولوجية على الدبلوماسية كوظيفة اتصالية أثار الكثير من النقاشات، خاصة وأن القيادات السياسية لم تعد في حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها. إن محور هذه النقاشات أثر حول جدوى أهمية الدبلوماسي في عصر العولمة إذا تم الاستغناء عن وظيفته الاتصالية، أو على الأقل الجزء الكبير منها. وهذا ما أشار إليه دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية بواشنطن CSIS عام 1998، بعنوان "إعادة اختراع الدبلوماسية في عصر المعلومات" Reinventing Diplomacy in the Information Age: "... إن العالم قد تغير اليوم بشكل جذري، فالصور والمعلومات أصبحت تخترق الحدود، والهرمية التقليدية اتجهت نحو الشبكية، كما أن الانفتاح أزال مفهوم السرية والخصوصية (...). وفي عالم المعلومات الآني فإن الدبلوماسية التقليدية أصبحت رهينة المحرك الأساسي لهذا التحول وهو ثورة المعلومات".⁹

إن واحداً من بين الآثار الواضحة للثورة التكنولوجية في حقل الاتصالات هي أن الدبلوماسية فقدت مركزها الرئيسي المسير للاتصالات عبر الحدود الدولية، أما الأثر الآخر هو أن سهولة نقل المعلومات قيّد من هامش حركة الدبلوماسيين إضافة إلى أن دور الوساطة التقليدي الذي كان يقوم به الدبلوماسي ترك مكانه للاتصالات المباشرة. فالدبلوماسيين في كثير من الأحيان يستغلون هذه الوسائل كالإعلام والانترنت لتحقيق أغراضهم والتواصل مع العالم من أجل توصيل رسائل معينة أو التأثير في جمهور معين من الرأي العام.¹⁰

علاوة على ما سبق، إن دور الدبلوماسي في جمع المعلومات قد تضاعف بشكل ملفت الأمر الذي انعكس على صناعة القرار في العديد من دول العالم، فالاتصالات والاجتماعات الدبلوماسية على مستوى القمة قد نالت من دور ممثلي الدبلوماسية ورؤسائها وهمّشتهم في مجال جمع المعلومات ورفع التقارير، وإذا كان الأمر واضحاً في أوقات الأزمات وعند ممارسة دبلوماسية الازمات فإن الظاهرة تزيد حين يلجأ الكثيرون مثلاً إلى متابعة محطات CNN أو BBC أو قنوات إخبارية عالمية قبل بيانات دولهم الرسمية، ناهيك عمّا تقدمه شبكة الانترنت ومراكز المعلومات من إجابات فورية عن أي قضية بسهولة.¹¹

غير أن هذه القضية قد تطرح مشكلة إذا ما تعلق الأمر بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية والتجارية، فجزء من عمل الدبلوماسيين في الخارج هو جمع المعلومات ورفع التقارير حول المناخ الاقتصادي العام ومناخ الاستثمار في البلد المضيف، وحجم السوق والفرص التجارية والمستجدات الاقتصادية المتعلقة بالبلد، ومن المعلوم أن رصد الحركية الاقتصادية ومتابعة التطورات المرتبطة بالمسائل التجارية والسوقية عملية صعبة وتتطلب جهداً متخصصاً وتقنياً، وهو ما يؤدي إلى اصطدام بمعوقات التأهيل، فالدبلوماسي التقليدي قد يعجز عن فهم الكثير من الجوانب الاقتصادية والمالية المعقدة، لذا ولتجاوز هذا التحدي تعتمد الكثير من وزارات الخارجية إلى إلحاق ملحقي

بالسفارات مختصين في الشؤون الاقتصادية وخبراء ماليون، أو تقوم بعملية تأهيل للدبلوماسيين عن طريق دورات تدريبية. كما أن التعقد والتشابك الذي أصبحت عليه العولمة الاقتصادية رفع من مستوى التحدي الذي تجاوبه العملية الاتصالية للسفارات وطبيعة العمل الدبلوماسي.¹²

لا شك أن الثورة الرقمية أثرت بشكل كبير على المجتمع الدولي، وكان لها تأثير عميق على ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية الحديثة. فالتحول الرقمي لا ينطوي على تطوير التقنيات والأجهزة فحسب، بل يهتم بشكل أساسي بدمج البيانات من سير العمل التجاري إلى تدفقات الحياة الشخصية. لقد أصبحت هذه السلعة الجديدة المورد الأكثر قيمة في العالم، حيث أصبحت البيانات "أساس العصر الرقمي". يعتمد جزء كبير من النشاط الاقتصادي اليوم على البيانات وهذا الاتجاه أخذ في الازدياد، حيث تستخدم الصناعات والشركات في جميع أنحاء العالم البيانات لتحويل عملياتها، للوصول إلى أسواق جديدة، لتبسيط العمليات، وتحسين تجربة العملاء. علاوة على ذلك، يشارك المستهلكون بشكل متزايد في العالم الرقمي، ويعتمدون على الانترنت لإدارة جوانب حياتهم. حيث يتفاعل أكثر من 5 مليارات مستهلك مع البيانات كل يوم، وبحلول عام 2025 سيكون حوالي 75% من سكان العالم مشاركين في العالم الرقمي. في هذا السياق، يمكن استخدام المعلومات والبيانات كأدوات لجعل الدبلوماسية الاقتصادية أكثر كفاءة وفعالية وشاملة.¹³

في هذا السياق، تبين أن الإحصائيات والبيانات تدعم تقليدياً القرارات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، فالبيانات الضخمة تقدم إمكانيات جديدة وتوفر تطبيقات جديدة لمراقبة وتقييم تدفقات التجارة، وخاصة في مجال الأموال الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. وبفضل بناء البيانات الضخمة على تجربة بيانات مكتسبة مسبقاً، يمكنها قياس اتجاهات وتفضيلات المستهلكين باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو اتجاهات جوجل، إلى جانب تدفقات الأموال. وقد بدأت بعض الوكالات

الحكومية والمنظمات الدولية بالفعل في تحليل الكيفية التي يمكن بها للبيانات الضخمة أن تساعد في تعزيز التجارة. على سبيل المثال، أطلق منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في عام 2016 مشروع تعزيز تطبيق البيانات الضخمة في التجارة من أجل استكشاف إمكانيات وفوائد طريقة تعتمد على البيانات لتحسين التعاون وتبادل المعلومات في مجال التجارة الدولية.¹⁴

خاتمة

لقد خلقت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعقّد عالمي تحدى بدوره الممارسات الدبلوماسية، وخلق بالمقابل فرصاً أكثر فعالية وترابط. وعلى الرغم من أن الدول لا تزال الجهات الفاعلة المهيمنة في العلاقات الدولية، إلا أن التواصل والتبادل غير الرسمي للمعلومات والخدمات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات ذات المصلحة المشتركة قد غير من بنية القوة العالمية. بناءً عليه، توصلت الدراسة إلى أن التقدم التقني أدى إلى تقليص الحواجز الجغرافية والبيروقراطية من خلال رقمنة العمليات التجارية وتطوير التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى ظهور فواعل جدد في المشهد الدبلوماسي الاقتصادي، مثل الشركات التكنولوجية الكبرى التي أصبحت ذات نفوذ دولي يعادل أو يتجاوز تأثير بعض الدول.

إذاً، يمكن القول إن التقدم التقني يوفر فرصة للدبلوماسية الاقتصادية لتكون أكثر فاعلية وابتكاراً، مع ضرورة التوازن بين استغلال الفرص ومعالجة التحديات التي يفرضها هذا التقدم.

المراجع:

¹ Okano-Heijmans, Maaïke, "Economic diplomacy", in: Costas M. Constantinou and eds, The SAGE Handbook of Diplomacy, London: SAGE Publications, (2016), P. 552.

² Benchea, Laura, " Impact of Digitalization on Economic Diplomacy: Mega-Trends and opportunities", **The Romanian Economic Journal**, 85, (2023), P.14.

³ Stephen Woolcock, Nicholas Bayne, **The new economic Diplomacy**, UK: Ashgate, (2003), P.15.

⁴ Benchea, Laura, op.cit, P.15.

⁵ مشري، عبد الحميد، "تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الاعتماد المتبادل"، في: توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، الجزائر: دار فكرة كوم، (2023)، ص 12.

⁶ بخوش، مصطفى، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مجلة الفكر، ع 3، (2008)، ص 87.

⁷ Barua, Poonam, "Economic Diplomacy in South Asia", **South Asian Survey**, vol. 13(1), P.02.

⁸ كانتور، روبرت، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، عمان: مركز الكتاب الأردني، (1989)، ص 74.

⁹ Batora, Jozef, **Foreign Ministries and the Information Revolution: Going Virtual?**, Boston: Martinus Nijhoff, (2008), p.04.

¹⁰ Saddiki, Said, "Diplomacy in Changing World", **Alternatives: Turkish Journal of International Relations**, Vol. 5, No.4, Winter (2006), p.105.

¹¹ الخطيب، باسل، "الدبلوماسي المعاصر والدبلوماسية الحديثة، الدبلوماسي، ع 21، ديسمبر (2001)، ص 14.

¹² العلي، عبد الله، "السياسة والاقتصادي: مبدأ النفع الأكبر"، الدبلوماسي، ع 26، جانفي (2006)، ص 16.

¹³ Benchea, Laura, op.cit, P.16.

¹⁴ Ibid, P.17.